تحقيقات

أخيراً سيتم التعامل مع القمامة وبقايا العمليات الصناعية على أنها ثروة يجب الاستفادة منها.. وزارة البيئة ولأول مرة فتحت المجال للقطاع الخاص للاستثمار وفق مخططات شاملة ومعلومات دقيقة يتم اتاحتها للراغبين فى الاستثمار من خلال اعادة التدوير والدفن الآمن.
خبراء الصناعة والبيئة والاقتصاد أكدوا ان أوجه الاستفادة من المخلفات لا حصر لها.. فبعضها يمكن ان يتحول إلى أسمدة وأعلاف وبعضها يدخل فى صناعة البلاط ومنتجات الرخام.. كما ان المخلفات الورقية يتم اعادة صناعة الورق منها.. بالاضافة للبلاستيك الذى يعد ثروة من نوع خاص اذا علمنا ان حجم المخلفات منه يبلغ عشرة آلاف طن يومياً!!

هذه المخلفات ثروة مهدرة

وزارة البيئة توفر المعلومات والخطط

«القمامة» مجال جديد للاستثمار أمام القطاع الخاص.. بأقل الإمكانيات

المخلفات ثروة هائلة استغلتها أوروبا وأمريكا.. والدور علينا

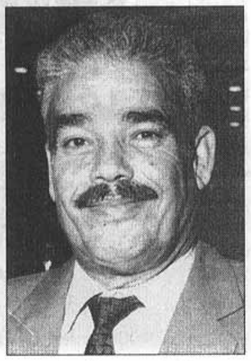
د. أحمد عبد الوهاب

د . سوسن الغزالى

د . م . نادر رياض

تتحول إلى أسمدة وأعلاف وبلاط وورق وتحقق أرباحاً خيالية

خبراء الصحة: عفوا.. الأفضل التخلص منها نهائياً

أكدوا ان المشروع يستحق ان تتوفر له كل ضمانات النجاح لأن مصر تنفق سنوياً ٢٤ مليون جنيه فى محاولة لمعالجة التدهور البيئى الناتج عن عدم معالجة تلك المخلفات!! وضربوا مثلاً بالصين التي تستورد المخلفات والقمامة وتحقق منها مكاسب خرافية وكذلك دول أوروبا وأمريكا التي لها تجارب ناجحة فى هذا المجال عكس الدول العربية والافريقية!!

طالبوا بوضع شروط صارمة تضمن عدم التلاعب حتي لا تأتى بنتائج عكسية فالمصانع يجب ان تكون بعيدة تماماً عن الكتلة السكنية وان تخضع لرقابة وزارات البيئة والصحة والصناعة وان يتم استبعاد المواد التي لا تصلح لاعادة التدوير مثل الجراكن والفناطيس التى تحوى كيماويات قد تسبب السرطان وكذلك نفايات المستشفيات المدممة.

أما أساتذة الصحة العامة فقد رفضوا تماماً الاستثمار فى هذا المجال وقالوا ان هذه النفايات والمخلفات يجب ان تلقى مصيراً واحدا هو الدفن الآمن!!

●● د. نادر رياض «رئيس لجنة البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات المصرية» يقول ان عملية تنظيم التخلص الآمن من المخلفات واعادة تدويرها من المظاهر الحضارية للدول المتقدمة وتهدف للحفاظ على صحة الانسان والبيئة من التلوث.

أشار إلى ان هذه العملية لابد وان تبدأ من داخل البيوت لضمان أمن المخلفات من ناحية وتسهيل التدوير السليم والنظيف من ناحية أخرى وذلك من خلال قيام المواطن بفرز المخلفات على أربع مجموعات.. الأولى أكياس تحتوى على المخلفات المنزلية من ا لمطبخ وهى بقايا المأكولات والخضروات أما الثانية للزجاج والثالثة تختص بالورق والعبوات الورقية بجميع أنواعها والرابعة للمخلفات المعدنية كالحديد والألومنيوم ويجب الاحتفاظ بكيس اضافى لوضع المواد التي تمثل خطورة مثل البطاريات الجافة والسائلة وعبوات الاسبراى أو الغازات القابلة للاشتعال واللمبات الكهربائية وأى مواد كيميائية مثل المبيدات الحشرية والبويات مؤكداً ان تصنيف المخلفات بهذه الطريقة هو حجر الزاوية فى اقامة منظومة تدوير المخلفات والتخلص من الخطورة والاستفادة من القابل للتدوير لان الخلط بين المخلفات يجعل من الصعب فرز الصالح منها كما أنه قد يلوث بعضها البعض.

أكد ان كافة المخلفات العضوية يمكن الاستفادة منها وتحويلها إلى أسمدة زراعية وكذلك مخلفات المجازر، وجميع مخلفات الصينى والسيراميك ومواد البناء تستخدم كمواد تدخل فى صناعة البلاط والطوب الأسمنتى لرصف الأرصفة والممرات، ومخلفات الورق يمكن اعادة تدويرها وانتاج الأوراق منها مرة أخرى.

أما بالنسبة للجدوى الاقتصادية الناتجة عن تدوير القمامة أوضح ان جميع المخلفات التى تهدر لها قيمةمالية لان معظمها قابل للتدوير ويمكن انتاجه من جديد مشيراً إلى ان جميع التجارب الموجودة فى الدول المتقدمة ومنها ألمانيا والاتحاد الأوروبى واليابان واستراليا شرقاً والولايات المتحدة غرباً تؤكد نجاح الاستثمار فى المخلفات على عكس الدول العربية وأفريقيا التي مازالت متأخرة فى هذا المجال وللأسف تذهب هذه الثروة هباء ويضرب مثلاً بمخلفات القاهرة الكبرى من البلاستيك التى تتعدى ١٠ الاف طن يومياً ومع ذلك الاستفادة منها محدود جداً.

أضاف ان اقامة هذه المشروعات تتطلب رقابة صارمة خاصة على مصانع بير السلم التي تجمع عبوات شركات انتاج معروفة وتنظفها بمواد كيماوية وتعيد تعبئتها بمواد مغشوشة ثم تعيد طرحها بالاسواق مما يجعل هذه المصانع تشكل خطراً حقيقياً على كثير من الصناعات مثل الشامبو والمنظفات والعطور والبطاريات الجافة.

الجدوى الاقتصادية

●● د. على عبدالرحمن «رئيس الاتحاد العربى لحماية البيئة وأستاذ اقتصاد زراعى بجامعة قناة السويس» أكد ان استغلال المخلفات فى انتاج أشياء نافعة تخلصنا من الآثار الضارة التى تتسبب فى انتشار الحشرات والأوبئة والروائح الكريهة مشيراً إلى ان قرار وزير البيئة بشأن فتح باب الاستثمار أمام القطاع الخاص للتعامل الآمن مع المخلفات واعادة تدويرها له جدوى اقتصادية كبيرة والدليل على ذلك المكاسب الخرافية التى تحققها الصين حيث تستورد المخلفات وتعيد تصنيعها ثم تصدرها إلى العديد من الدول فى صورة منتجات متعددة.

أوضح ان جميع المخلفات الزراعية بالذات يمكن الاستفادة منها باضافة بعض المركبات الكيميائية حيث يتم تحويلها إلى أعلاف مفيدة وكذلك قش الأرز بدلاً من حرقه الذى يسبب أثاراً سلبية ضارة للبيئة يتحول إلى علف ليساعد على الحد من استيراد الأعلاف باهظة الثمن.

أشار إلى ضرورة الالتزام بالمحاذير الصحية لان المردود الصحى على الانسان من التعامل مع المنتجات المصنعة من عمليات التدوير أهم من الجدوى الاقتصادية لذلك لابد من احكام الرقابة على المصانع القائمة فى هذا المجال وان تكون تحت اشراف من وزارات البيئة والصحة والصناعة.

●، د. أحمد عبدالوهاب أستاذ البيئة بجامعة الزقازيق أوضح ان مصر تتكلف ١٩ مليون جنيه سنوياً بسبب التدهور البيئى الناتج عن المخلفات والدراسة الجديدة وفقاً لتقرير جهاز شئون البيئة والبنك الدولى أكدت ان التكلفة وصلت إلى ٢٤ مليون جنيه لذا يعتبر الاستثمار فى مجال النفايات مكسباً بكل المقاييس فالجدوى الناتجة ليست فقط تطهير البيئة والحفاظ على الصحة العامة بل أيضاً الاستثمار فيها يحقق مكاسب هائلة لاصحابها والدليل على ذلك ان مخلفات مدينة ٦ أكتوبر تساوى ٦ ملايين جنيه سنويا.

أكد على ضرورة تخصيص مناطق استثمارية للنفايات بعيداً عن الكتلة السكنية لتفادى آثارها السلبية على الصحة خاصة تدوير المخلفات الصناعية مثل مصانع الأسمنت التي تستفيد من بقايا الحديد الناتج عن مصانع الحديد والصلب فى زيادة انتاج الاسمنت رغم ان لها أضراراً صحية فبعد ان كان لدينا ٣ مصانع للأسمنت فقط وصل عددها إلى ٢٧ مصنعاً فمن الضرورى الابتعاد عن المحيط السكني قدر الامكان خاصة فى الصناعات الضارة مثل صناعة النسيج التى تستخدم مواد خطرة منها الزئبق.

أشار إلى ان هناك خطورة من تدوير بعض المخلفات التي قد تؤدى إلى أمراض سرطانية وأوبئة مثل الجراكن والفناطيس الناتجةعن النفايات الصناعية فربما تدخل فى عملية التدوير لدى مصانع بير السلم رغم ان هذه المواد قانوناً يجب دفنها وعدم استخدامها للانسان أو الحيوان.

أكد ان لدينا مجالات متعددة للاستثمار فيها أهمها النفايات الزراعية التى تقدر ببلايين الجنيهات حيث يمكن تحويلها إلى طاقة وغذاء ووقود حيوى كما توجد دراسات وبحوث زراعية فى مصر تفيد بتعدد المنتجات التى يمكن تصنيعها واستخلاصها من المخلفات بامكانيات بسيطة وبالفعل تستفيد من هذه الدراسات العديد من الدول!! بالاضافة للنفايات الصناعية مثل نفايات مصانع الحديد التى تستخدمها شركات لصناعة الالومنيوم والنحاس وبالنسبة لنفايات المستشفيات فهناك شروط لاستخدامها بحذر شديد لما تحمله من اشعاعات ومواد مدممة خطرة لذلك يجب احكام الرقابة عليها حيث ان القانون الخاص بنفايات المستشفيات ينص على ان من لديه محرقة فيتخلص من المخلفات والمستشفيات القريبة يمكنها استخدام محرقة المستشفى المجاور أما البعيدة فتنقله إلى مقاول يقوم بحرقها وفى هذه الحالة قد يبيعه لمصانع عشوائية تقوم بتدوير النفايات وتصنيع منتجات تفتقد للاشتراطات الصحية فلابد من تشديد الرقابة على المستشفيات غير المزودة بمحرقة للنفايات مؤكداً ان المحرقة مكلفة جداً ومن الصعب توفيرها بجميع المستشفيات فالاستفادة من النفايات وفقاً لمواصفات ومعايير محددة أفضل.

●● د. سوسن الغزالى «أستاذ الصحة العامة» أشارت إلى ان القمامة أنواع.. مخلفات بلاستيكية تحمل مبيدات صناعية مكونة من معادن وصحية بها مواد مدممة أو أشعاعات وجميعها تمثل أضرارا صحية.

أوضحت ان المواطن المصرى يعجز عن التفريق بين المنتج الجيد والسيء والسبب فى ذلك المصانع العشوائية وبير السلم التي أخذت فى الانتشار حيث يمكن ان يحصل أحد هذه المصانع على عبوات بلاستيكية رخيصة الثمن لتعبئة الزبادى أو الألبان فالاستثمار فى هذا المجال مرفوض تماماً ولابد من معاملتها بالدفن أو الحرق فى مناطق بعيدة عن السكان لكن فكرة التدوير مهما كانت مراحل التطهير فآثار وبقايا التلوث تظل موجودة ولن تصل إلى درجة النقاء الصحى المطلوب.

أكدت ان معالجة المخلفات تتم بشكل سلبى حيث تلقى المخلفات فى صناديق ثم يحصل عليها العاملون بجمع القمامة ويقومون بفرزها بطريقة عشوائية ويتم توصيلها إلى المصانع فى حالة يرثى لها ومن هنا تكمن الخطورة فلم نصل إلى درجة الوعى الكاملة بمراحل الفرز السليمة واعادة التدوير بالمواصفات والجودة المطلوبة لذلك لا يمكن التوسع فى هذه المشروعات الخطيرة التى تؤدى إلى أدنى اهمال فيها إلى أمراض الفشل الكلوى والاضطرابات المعدية والمعوية الحادة ومشاكل صحية أخرى.

تحقيق: ريهام سعيد

جريدة المساء (صفحة ٧ - ٢٠٠٩/٣/٢٢)

المساء
مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر